

الثورة اليمنية.. آمال التغيير تقع في فوضى الحرب وفخ الجوع

من اليسير للغاية معرفة الخاسرين في ما يحصل في اليمن بعد عشر سنوات على اندلاع انتفاضة شعبية ضد النظام الحاكم أسوة بما حصل في العديد من الدول العربية، فأمال التغيير التي كان يحلم بها الشعب تحولت إلى فوضى حرب أنهكتها مظاهر التسلح والقتال بسبب جماعة الحوثي التي تريد السيطرة على ثروات البلد، ما أدى إلى وقوع الملايين من الناس في فخ انعدام الأمن الغذائي وهم مهددون بالأسوأ.

عند - منذ بدء الحرب اليمنية قبل نحو ست سنوات لا تزال الأطراف المتصارعة تتبادل الاتهامات بخصوص عرقلة جهود إحلال السلام الحقيقي، فيما يرى مراقبون سياسيون أنه لا جدية حقيقية، وخاصة من جانب الحوثيين، في العمل على تحقيق المصلحة العامة وإخراج البلاد من المازق الذي تعيشه رغم الجهود الإقليمية والدولية. وتعكس هذه الوضعية واقعا مرارا لم يكن معظم اليمنيين ينتظرونه حينما وصلت رياح "الربيع العربي" إلى اليمن بسرعة في عام 2011. لكن بعد عشر سنوات على هتاف الناس الذين طالبوا بإسقاط سلطة حكومتهم لعقود بيد من حديد، يغرق البلد الفقير في مستنقع حرب دامية دفعته إلى حافة المجاعة.

وكما حصل في تونس ومصر وليبيا وسوريا، تردد شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" على لسان الجميع في 27 يناير من ذلك العام في جامعة صنعاء، مهد الحركة الاحتجاجية، قبل أن تعم التظاهرات والتحركات المضادة للبلاد لتنتهي بفوضى تخللها اقتتال بين السلطات الشرعية وبين جهات تريد أن تستأثر بما حصل.

ووصلت عدوى الثورة إلى اليمن، أفقر دولة في شبه الجزيرة العربية والتي عاشت رغم الاضطرابات المختلفة فترة طويلة من الاستقرار النسبي في ظل رئاسة علي عبدالله صالح الذي حكم لأكثر من 30 سنة. وكان صالح قاد السياسة اليمنية منذ وصوله إلى سدة الحكم عام 1978 رغم قوله إن حكم هذا البلد الذي عرف باسم "اليمن السعيد" أصعب "من الرقص على رؤوس الأفاعي".

ومع ذلك، كانت مؤشرات المطالبة بالتغيير في اليمن حاضرة بشكل واضح، حسب رأي مدير مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ماجد المنحجي الذي عايش الاستمرارية التي عايشها اليمن منذ 30 مليوناً، على المساعدات. وطيلة السنوات الأخيرة انتشرت صور الأطفال اليمنيين الذين يعانون من سوء التغذية. وبينما كانت أهداف الحركة الاحتجاجية توحيد اليمنيين، يبدو الآن البلد المطل على ساحل البحر الأحمر أكثر انقساماً من أي وقت مضى. ويوضح عضو المنسقية العليا للثورة مانع المطري أن "تفرد نظام صالح بالسلطة وتسريع خطاه نحو توريث" ابنه أحمد قائد الحرس الرئاسي وحدا اليمنيين في 2011.

وكان صالح قد وعد في فبراير 2011 بإجراء إصلاحات وعدم السعي إلى ولاية جديدة في 2013. لكن هذا الأمر لم يؤد إلا إلى إشعال الاحتجاجات التي سرعان ما امتدت إلى الشمال حيث احتضنت القبائل الكبيرة قضية المتظاهرين. وبدأ الاعتصام في جامعة صنعاء التي تعتبر مهد الانتفاضة اليمنية كما هو الحال بالنسبة إلى ميدان التحرير في القاهرة أو شارع الحبيب بورقيبة في تونس.

وتغير كل شيء في 18 مارس من نفس العام حين أطلق أنصار صالح النار على المتظاهرين في صنعاء ما أسفر عن مقتل 52 شخصاً. وبعد بضعة أيام انضم أحد قادة الجيش الريسيين، علي محسن الأحمر الذي أصبح فيما بعد نائباً للرئيس، إلى المحتجين وأعلن انشقاقه مع العشرات من الضباط. ومنذ تلك اللحظة اقتحم السياسيون الصراع من بابيه الواسع، فيما بدأ الحوثيون المدججون بالسلاح في الشمال يشاركون في التظاهرات ويتركون خارج مناطق نفوذهم مستغلين الفوضى.



نقطة سوداء في الأزمة اليمنية

هل يشكل الحراك الاحتجاجي الجديد بداية صحوة اليسار التونسي

أحزاب اليسار بحاجة إلى ثورة داخلية قبل النجاح في قيادة «ثورة» الشارع



تخمة شعارات مفلسة

ومع ذلك يستبعد العلوي إعادة تجربة الجبهة الشعبية لعدم قدرتها على النجاح، خاصة إذا اعتمدت نفس المقاربات. ويعتقد أن "الجبهة تشكلت في ظروف أحسن بكثير من اليوم". وفي حال تم الالتفاف حول جبهة يسارية جديدة، ولضمان نجاحها، يقترح العلوي "الاعتماد على الأساليب القديمة، بل يجب أن تقوم على أسس تنظيمية وسياسية تراعي التغيرات الموجودة محلياً ودولياً". وقال إن "الكثير من المجموعات والشبابية ومن الحركات الاحتجاجية اليسارية بدأت تلامس هذا الطريق". وتشير قيادات يسارية أخرى إلى أن الخلافات عميقة داخل اليسار التونسي، وهو ما يجعل طريق وحدته صعباً. ولم يكن اليسار التونسي بمنأى عن الصراعات والخلافات الداخلية التي ظهرت إلى العلن في مناسبات كثيرة، ما جعل وجوهاً يسارية بارزة تبحث سبل تشكيل بديل عن الجبهة الشعبية بهدف إعادة التوازن للمشهد السياسي.



ويلفت محمد الكيلاني، القيادي اليساري البارز، لـ "العرب" إلى أن "الخلافات داخل اليسار لا تتعلق بمستوى الاحتجاج والنضال الميداني، إنما تتعلق بالهدف من هذه الحركة".

وشرح قائلاً "هناك من يدعو داخل اليسار إلى كسب المنزلة برمتها وإلى ثورة ثانية، وهناك من يدعو إلى القيام بإصلاحات والاستعداد للاستحقاقات القادمة وتكوين كتلة برلمانية من شأنها أن تغير من داخل المؤسسات وتؤثر على السياسة العامة وتعدل المسار العام". واستبعد الكيلاني أن تكون البيانات والتحركات الأخيرة بمثابة صحوة لليسار، لأنه مازال غارقاً في نفس الخلافات والتقاؤه طرفي. وأكد أنه "من الصعب على اليسار أن يتجاوز أخطائه، فهو لا يفكر بطريقة عقلانية وعاطفي جداً، ويفعل أمام الحركة الاحتجاجية، كأنه أمام لحظة فارقة عليها لا تضع من يده".

كان يوسف الشاهد رئيساً للحكومة، فإنه اليوم يحاول تجميع شتاتة من أجل قوة تتخذ لها موقفاً في هذا الصراع وتحمي البلاد من ظاهرة الاستقطاب الثنائي. وتكشف البريكي عن بداية تشكل خطوات جدية في عملية تجميع اليسار من جديد بتقديم حزبه تونس إلى الأمام مبادرة تجمع مختلف الأحزاب اليسارية على طاولة الحوار في فبراير القادم تزامناً مع ذكرى رحيل القيادي اليساري شكري بلعيد. وقال إن "الأهم من كل ذلك أن هناك وعياً مشتركاً بأن التجميع أصبح ضرورة ملحة ولم يعد خياراً من أجل إقناع تونس". وفيما تبدي قيادات يسارية تفاؤلاً بإمكانية توحيد الصفوف، تعتقد آراء أخرى أن إصلاح اليسار الذي فقد الثقة في الشوارع يحتاج إلى قطع جذري مع سياساته القديمة، التي قدمت فرصة ثمينة للأحزاب اليمينية للانقضاض على الحكم.

اليسار بحاجة إلى أكسجين

تكبد اليسار التونسي خسائر انتخابية منذ الإطاحة بالنظام السابق. ولطالما تعرض إلى انتقادات لكفائته وبرود الفعل مع فشله في تحقيق نتائج في الانتخابات تؤهله للحكم بسبب عدم قدرته على صياغة خطاب سياسي منسجم يقنع الناخب بأهليته لإدارة شؤون البلاد. ويلاحظ المتابعون أن مكونات اليسار المتشتتة لا تلحق سوى في محاربة تيار الإسلام السياسي، ووقفت عند ذلك الحد، دون تقديم مبادرات جديدة تتماشى مع التغيرات في الداخل والخارج واكتفت بالمعارضة لأجل المعارضة.

ويؤكد أيمن العلوي الناطق باسم حزب الوطنيين الديمقراطي في حديثه لـ "العرب" أنه "لا بد من صحوة اليسار الثوري التونسي تحديداً"، مستدركا "البيانات مهمة.. لكن اليسار محتاج إلى نقلة نوعية".

وفي خضم الواقع السياسي الجديد والمتحول، يعتقد العلوي أن "التركيبية اليسارية تصطدم بمحدوديتها وعدم قدرتها على مواجهة الإشكاليات الجديدة". وعلى الرغم من أن الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات الأخيرة تلامس الإرث اليساري الثوري، وفق العلوي، كونها تنادي بالثورة وسيادة الشعوب على قرارها وبالاشتراكية ومعاداة الطبقات المتحكمة في البلاد، فإن "تحرك القيادات اليسارية كان على الهامش". وكغيره من اليساريين يرى العلوي أن "تأييد الاحتجاجات مسألة مبدأ وليس فرصة، فاليسار دائماً منحاز إلى المطالب الاجتماعية، خاصة أننا محكومون بتشكيلة موهلة في اليمينية والليبرالية".

في خضم التطورات التي تعيشها تونس وجهت أوساط سياسية أنظارها إلى تيار اليسار الذي ترك السلطة لصالح التيار اليميني المحافظ في أعقاب ثورة يناير 2011، متسائلة عن قدرته على تصحيح مساره ومراجعة سياساته بهدف إعادة التوازن في مشهد قيد التشكل واستعادة الزخم الشعبي، بعد إعلان الانخراط في الحراك الاحتجاجي الدائر حالياً في البلاد، والوقوف في صف الشارع ضد النخبة الحاكمة.

وضع خطوة في طريق إنجاز مواقفها وانتزع مكان لها في المشهد السياسي. وحسب رأي الكثيرين فإن قوى اليسار مجرد نخبة بعيدة عن الواقع تركز على التظليل ولا تنتقل إلى التطبيق، أو هي بقايا نقابيين مهمهم الأول صياغة البيانات والدعوة إلى الإضرابات عوض البحث الصادق عن الحلول واقتراح البدائل للمشاكل التي تغرق فيها تونس وتؤثر مباشرة على المعيش اليومي للمواطن. وتعتقد وجوه يسارية أنه منطلما يحاول الشارع اليوم استرجاع ثورته، وهي ثورة اجتماعية بالأساس ومطالبها تتمحور حول التشغيل ورفض التهميش، فإنه بوسع اليسار توظيف هذا المناخ الذي يحمل نفساً ثورياً في تجاوز أخطائه السابقة واستعادة حضوره في المشهد.

وأشار عبيد البريكي، أحد أبرز القيادات اليسارية ورئيس حزب حركة تونس إلى الأمام، لـ "العرب"، إلى أن "اليسار إزاء الحراك الاجتماعي أصبح أكثر وعياً باخطائه ما بعد 2011"، مستحضراً مواقف هذا التيار الذي طالما نبه إلى خطورة خيارات ما بعد الثورة، كما حذر من انفجار اجتماعي محتمل قد يتخذ أشكالا أخطر.

وبرأي العبيدي فإن أبرز خطأ ارتكبه اليسار هو حالة التشرذم التي عاشها، وقال إنه "ربما أدرك الآن أن تشتتة أدى لفرغ في الساحة ملاء آخرون انضج عجزهم عن اعتماد مقاربة تنقذ البلاد مما هي فيه".

ولأن "اليسار فكر، والفكر لا يموت" حسب البريكي، الذي تقلد منصب وزير الوظيفة العمومية في فترة ما حين



أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس- أعلنت أحزاب يسارية تونسية انخراطها في الاحتجاجات التي تشهدها البلاد، وذلك في بيان مشترك أمضاه 12 مكوناً، منها حزب الكادحين وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، الذي يمثلته نائب واحد في البرلمان، وأيضاً حزب الوطد الاشتراكي وحركة الرابطة العمالية والماركسيين الثوريين. ودعت تلك الأحزاب اليسارية الشعب إلى "مواصلة الاحتجاج بمختلف الوسائل المتاحة حتى رحيل المنظومة برمتها". كما دعت المحتجين إلى "الانتباه لكافة عمليات الإختراق والإحتواء والإفضال التي يحاول الانتلاق الحاكم القيام بها عبر التشويه والإختراق والصد".

وسبققت البيان بيانات مشابهة من تيارات يسارية أخرى أبدت تأييداً للاحتجاجات مثل حركة تونس إلى الأمام وحزب العمال، الذي لم يخف زعيمه حمة الهامسي تطلعه إلى "ثورة جديدة تلبى مطالب الشعب"، بعد الفشل الذريع للأحزاب الحاكمة.

هل هي صحوة

يرى متابعون أن هذه المواقف المؤيدة للحراك الاحتجاجي، والتي تذكر بالأهداف الحقيقية للفكر اليساري، قد تشكل فرصة لصحوة يسارية تتطلب الوقوف على مكانم الفشل وحسن التقاط رسائل الشارع الذي لم يعد يثق في الوعود الحزبية. ويؤكد هؤلاء أن استعادة اليسار حضوره على الساحة السياسية تستوجب بالأساس راب الصدوع الداخلية ورض صفوفه من جديد، وتجاوز تجربة الجبهة الشعبية حين تكونت من تحالف 11 حزبا، والتي قادت في النهاية إلى تشتيت التيار اليساري على خلفية الصراع على الزعامة الذي دب بين حمة الهامسي، الناطق باسمها وكان مرشحها للانتخابات الرئاسية الأخيرة، ومنجي الرحوي في عام 2019.

ويعد التخلي عن الصراع الأيديولوجي والاهتمام الحقيقي بقضايا الناس من شروط استرجاع الثقة في الأحزاب اليسارية، وبالتالي